اثر حلف بغداد على العلاقات العراقية السورية في ضوء مناقشات مجلس النواب السوري ١٩٥٥– ١٩٥٨)

م.د وائل عدنان محمد الحسيني
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
wael1986113@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١١/١٧

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٢/٣

الخلاصة :

تطورت العلاقات العراقية السورية بعد الحرب العالمية الثانية وكادت أن تحدث وحدة بين البلدين لولا ظهور حلف بغداد على الساحة السياسية الدولية والذي ادى الى تدهور العلاقة بينهما، نتيجة تبني كل منهما فلسفة خاصة في ادارة سياسته الخارجية، فسورية كانت تنظر الى حلف بغداد على انه مشروع غربي هدفه حماية الكيان الصهيوني وفرض الهيمنة الغربية على المنطقة العربية، في حين كان العراق يسعى للحصول على دعم الدول العظمى ليلحق بركبها ويكتسب من تطورها الحضاري ساعياً الى ضم الدول العربية الاخرى للحلف المذكور وبالاخص سورية بحكم موقعها الجغرافي، الامر الذي دفع الأخيرة الى مواجهته والانضمام للكتلة العربية المناهضة له بقيادة مصر ودعمت المعارضة العراقية حتى سقط الحكم الملكي في العراق وخرج من حلف بغداد.

الكلمات المفتاحية : حلف بغداد، العلاقات العراقية السورية، مجلس النواب السوري.

(The impact of the Baghdad Pact on Iraqi-Syrian relations in light of the discussions of the Syrian Parliament 1955-1958)

Dr. Wael Adnan Muhammad Al-Husseini
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate
wael1986113@gmail.com

Date received: 17/11/2024
Acceptance date: 3/12/2024

Abstract

Iraqi-Syrian relations developed after World War II and almost led to unity between the two countries due to the common factors between them, but the emergence of the Baghdad Pact on the international political scene led to the deterioration of the relationship between the two countries and a rift occurred between them as a result of each of them adopting a special philosophy in managing its foreign policy. Syria viewed the Baghdad Pact as a Western project aimed at protecting the Zionist entity and imposing Western hegemony over the Arab region, while Iraq sought to obtain the support of the great powers to catch up with them and gain from their civilizational development, seeking to include other Arab countries in the aforementioned pact, especially Syria, which prompted the latter to confront it and join the Arab bloc opposing it led by Egypt and began supporting the Iraqi opposition until the monarchy fell in Iraq and it left the Baghdad Pact.

Keywords: Baghdad Pact, Iraqi-Syrian relations, Syrian Parliament

المقدمة :

أنتجت الحرب العالمية الثانية كتلتين عالميتين متنافستين على مناطق النفوذ تمثلت الاولى بالاتحاد السوفيتي ومن يدور في فلكه بنظريته الاشتراكية، في مواجهة الكتلة الغربية بنظريتها الرأسمالية، فاصبحت دول الشرق الاوسط ساحة صراع وتنافس بين تلك الكتلتين، وبدورها حاولت الدول العربية اتخاذ نظام دفاع بحسب ما تراه كل دولة مناسباً لحمايتها، فتشكلت تحالفات وتكتلات دفاعية فيما بينهم، وعلى الرغم من ان العلاقات العراقية السورية شهدت تطوراً كبيراً بعد استقلال البلدين وكادت ان تحدث وحدة بينهما لولا التدخلات الخارجية، ولكن هذه العلاقة سرعان ما تدهورت بعد ان اختلف البلدين في فلسفة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، من هنا تأتي اهمية البحث المعنون **(اثر حلف بغداد على العلاقات العراقية السورية في ضوء مناقشات مجلس النواب السوري ١٩٥٥- ١٩٥٨)**.

قسم البحث الى محورين، درس المحور الاول طبيعة العلاقات العراقية السورية قبيل انعقاد حلف بغداد، والتي تمثلت بالتذبذب متأثرة بأحداث الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية ولكنها في بعض مراحلها كادت ان تحدث وحدة بين البلدين، في حين درس المحور الثاني موقف سورية من حلف بغداد في ضوء مناقشات مجلس النواب السوري، اذ تبلور موقف معادي للعراق وشكلت كتل سياسية سورية لمواجهة محاولات العراق ضم سورية للحلف المذكور فأثرت على الرأي العام السوري وجعلته ضد توجهات العراق، اما الخاتمة فجاءت بأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة . اعتمدت مجموعة من المصادر في كتابة البحث أتى في مقدمتها محاضر مجلس النواب السوري التي اوضحت كيفية تبلور اغلبية سياسية سورية لمواجهة حلف بغداد ومعادات العراق بعد ان كانت العلاقات وطيدة بين البلدين، بالاضافة الى بقية المصادر التي ذكرت في نهاية البحث ضمن قائمة المصادر .

الفصل الأول تعريف بالبحث:

المحور الاول : طبيعة العلاقات العراقية السورية قبيل انعقاد حلف بغداد:

كان الهدف الرئيسي للقوى الوطنية السورية أبان السيطرة الفرنسية على البلاد(١٩٢٠-١٩٤٦) هو نيل الاستقلال، اذ توحدت معظم التيارات السياسية على اختلاف مناهجها لتحقيق الهدف المذكور، الا ان سورية في بداية الاستقلال واجهت عدة تطورات سياسية مرتبطة مع بعضها بشكل او بأخر، وحددت المعالم الرئيسية لاتجاهات الوضع السياسي في البلاد، كالنكبة العربية في فلسطين عام ١٩٤٨، وانغمار الجيش السوري في الشؤون السياسية وتنامي التيار القومي العربي، ومحاولات الدول الغربية لسحب سورية الى المشاريع والاحلاف العسكرية[١].

كانت ظاهرة الانقلابات العسكرية في سورية ابرز التطورات السياسية آنذاك، والتي ظهرت على اثر نكبة فلسطين، اذ جاء الانقلاب الاول في ٣٠ آذار ١٩٤٩، عندما قام رئيس اركان الجيش السوري حسني الزعيم[٢] بالإطاحة بحكومة شكري القوتلي[٣]، وكان لانقلاب الزعيم وقع مؤثّر في موازين الحكم، وحدث على اثر ذلك تقارب سوري عراقي نتج عنه

زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الى دمشق في ١٦ نيسان ١٩٤٩ للتفاهم مع حسني الزعيم حول رغبة العراق في الاتحاد مع سورية، لكن حسني الزعم مال بسياسته الى مصر فقوض ذلك التقارب وأفشل محاولات العراق لكسب سورية الى جانبه[٤].

ظهرت بوادر فرصة جديدة امام العلاقات العراقية السورية نتيجة قيام سامي الحناوي [٥] بأنقلاب جديد في سورية صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩، اذ رحب العراق بقادة الانقلاب الجديد وارسل وفد سياسي الى سورية التقى خلالها بالعديد من السياسيين وتوصلوا الى صيغة مشروع اتحاد وافق عليه الجانبين، فبعد ان اجريت انتخابات نيابية لجمعية تأسيسية تحت اشراف حكومة هاشم الاتاسي[٦] فاز باغلبية مقاعدها حزب الشعب[٧] القريب في توجهاته من العراق، فعقدت جلستها الاولى في ١٢ كانون الاول ١٩٤٩ للمباشرة بوضع دستور جديد للبلاد، فحدث تقارب كبير بين البلدين، مدعوماً من قائد الانقلاب ورئيس الحكومة بالاضافة الى حزب الشعب ذات الاغلبية النيابية [٨].

قدمت حكومة هاشم الاتاسي مشروع قانون الى الجمعية التأسيسية[٩] تحت مسمى (الدستور المؤقت) واستمر النقاش فيه مدة ثلاث جلسات حتى اجتاز مرحلة التصويت، وكان عدد الموافقين على المشروع ٧٣ نائباً والمخالفين ٣٢ نائباً، إي بنسبة ٦٩,٥ % من مجموع المصوتين، ونصت مادته الاولى على أن: " تنتخب الجمعية التأسيسية بأكثرية أعضائها رئيساً للدولة يتمتع، إلى إن يتم وضع الدستور، بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم. ويمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع باستثناء الاتفاقيات الخارجية إلى أن يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ على أن لا يتجاوز ثلاثة أشهر" . إذ إن عدد من أعضاء الجمعية التأسيسية قد فرضوا استثناء الاتفاقيات الخارجية من صلاحيات رئيس الدولة لقطع الطريق أمام الاتحاد مع العراق، لاسيما وانه في جلسة لاحقة، والتي خصصت لوضع صيغة القسم الدستوري حدثت مشادات ومداخلات حادة بين النواب وبالخصوص بين أكرم الحوراني[١٠] المدعوم من بعض ضباط الجيش والذي تبنى إضافة جملة(والمحافظة على النظام الجمهوري)لليمين الدستوري[١١] وبين نواب حزب الشعب الراغبين بالاتحاد مع العراق[١٢].

أدى ضغط سامي الحناوي ونواب حزب الشعب على أعضاء السلطة التشريعية في التمهيد للاتحاد مع العراق، إلى تشكيل الجبهة الجمهورية[١٣] داخل الجمعية التأسيسية للوقوف بوجه الراغبين بالاتحاد مع العراق بإتباع الطرق الدبلوماسية والتأثيرات السياسية، لكن دون جدوى مما دفع أديب الشيشكلي[١٤] للقيام بانقلاب عسكري أسقط فيه سامي الحناوي مع البقاء على السلطة التشريعية، من اجل إيقاف التوجه السياسي للوحدة مع العراق بالقوة، وذلك بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٤٩، إذ أذاع بلاغاً للشعب السوري بالرقم(١) أشار فيه إلى إن الجيش عد هذه الحركة واجبة للمحافظة على سلامة الأمة لأن سامي الحناوي والزعماء السياسيين الآخرين كانوا يتآمرون مع عناصر خارجية، في إشارة واضحة إلى أن سبب الانقلاب هو اعتراض صريح على الوحدة مع العراق وان الجيش لن يتدخل في السياسة، الا انه لم يحل الجمعية التأسيسية بل منحها فرصة لكتابة الدستور الدائم للبلاد الذي صوتت عليه خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ ايلول

١٩٥٠، وبعد ان اكملت الجمعية التأسيسة عملها، تم تحويلها الى مجلس نيابي تحت مسمى (الدور الاشتراعي الخامس) بنفس أعضائها وفق اتفاق سياسي مسبق، وتم انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية[١٥] .

وقف اديب الشيشكلي بوجه كل المحاولات التي سعت للتقارب بين العراق وسورية، حتى قام بانقلابه الثاني في ١ كانون الاول ١٩٥١، وحل على اثره السلطتين التشريعية والتنفيذية وتولى رئاسة الدولة متمتعاً بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية وحدث تقارب كبير في عهده بين سورية ومصر والمملكة العربية السعودية، فكان من الطبيعي ان تثير سياسة الشيشكلي استياء الساسة العراقيين، الذين تحركوا لدعم المعارضة السورية لإسقاط حكم اديب الشيشكلي، وذلك في ٢٥ شباط ١٩٥٤، وشكلت حكومة برئاسة صبري العسلي وبدعم من حزب الشعب السوري[١٦].

اختلفت آراء الأحزاب السورية حول مستقبل الحياة السياسية في البلاد على خلفية الإطاحة بحكم أديب الشيشكلي، فهناك فريق طالب بعودة المجلس النيابي لعام ١٩٤٧ وهذا المطلب وقف وراءه أعضاء الحزب الوطني[١٧] المعارضين للوحدة مع العراق والذين قاطعوا انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩، وفريق طالب بتشكيل حكومة انتقالية تكون مشرفة على الانتخابات لاختيار مجلس نيابي جديد يتماشى والتغيرات التي حدثت بعد الانقلابات العسكرية ومثل هذا الفريق عدد من المستقلين، في حين طالب فريق ثالث بعودة المجلس النيابي لعام ١٩٥٠ وتمثل هذا الفريق بأعضاء حزب الشعب، وكان المطلب الأخير هو الأقوى إذ عاد مجلس المجلس النيابي لعام ١٩٥٠ بنفس أعضائه وعودة هاشم الاتاسي الى منصب رئاسة الجمهورية[١٨] .

اعلن ملك العراق فيصل الثاني اعتراف بلاده الرسمي بالوضع الجديد في سورية، من خلال برقية التهنئة التي ارسلها الى هاشم الاتاسي رئيس الجمهورية السورية، والتي اكد فيها ايضا استعداد العراق التام لارسال قوات نظامية لحماية الحكومة الجديدة من أي خطر خارجي، وقد رد هاشم الاتاسي شاكراً للملك فيصل الثاني واعضاء الحكومة العراقية على تأييدهم لسورية في ظل ازمتها السابقة، وقد اشار هاشم الاتاسي بشأن الاتحاد مع العراق الى ضرورة ايجاد تفاهم مابين العراق والمحور المعارض مصر والمملكة العربية السعودية في هذا الشأن[١٩].

استأنف مجلس عام ١٩٥٠، عقد جلساته بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٤، وقد تجدد التقارب مع العراق نظراً للأغلبية التي يمتلكها حزب الشعب داخل المجلس، ومن المحاولات التي اتبعها مجلس النواب لإعادة العلاقة مع العراق الى سابق عهدها هو تقديم حكومة صبري العسلي مشروع قانون تخصيص أربعمائة الف ليرة سورية لاغاثة منكوبي الفيضانات في العراق بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٥٤، ونصت الاسباب الموجبة لتقديم المشروع المذكور على الاتي:" نظراً للنكبة التي اصابت العراق الشقيق من جراء الفيضانات وقياماً بالواجب الذي يتعين على الحكومة والشعب السوري في اغاثة منكوبي هذه الفيضانات"، وبعد ان عرض مشروع القانون المذكور للنقاش والتصويت تم اقراره بالاجماع دون ابدأ اي ملاحظة على فقراته[٢٠]. يتضح من ذلك ان اغلب القائمين على الحكم في سورية يتوقون في رغبة كبيرة لاعادة العلاقة مع العراق

الى سابق عهدها من خلال الوقوف مع العراق في ازمته ودعمه بالاموال على الرغم من ان سورية كانت آنذاك تشهد ضائقة مالية.

بعد ان شارفت مدة الدور الاشتراعي الخامس على الانتهاء، حدد موعد الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس نيابي جديد يمثل الدور الاشتراعي السادس في ٢٤ أيلول ١٩٥٤، ليتنافس على مقاعده حوالي ٩٠٠ مرشح في مختلف المدن السورية، وجرت الانتخابات بدون إن يقاطعها إي من الأحزاب أو الكتل السياسية، وعُد المجلس الجديد ممثلا لكافة شرائح المجتمع السوري، وكان للمرأة دور في المشاركة بالانتخابات، فوصلت نسبة المشاركة حوالي ٥٠%[٢١].

فرز الأصوات وتبين إن الأحزاب القديمة التي كانت تمتلك الاغلبية الساحقة في المجالس النيابية السابقة أمثال حزب الشعب والحزب الوطني قد تراجعت شعبيتها، في حين ظهرت أحزاب وشخصيات سياسية جديدة وبقوة على الساحة السياسية السورية، أمثال حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وأظهرت نتائج الانتخابات فوز الكتلة الديمقراطية المكونة من المستقلين بزعامة خالد العظم [٢٢] بـ ٣٧ مقعداً ، وبذلك تكون اكبر كتلة نيابية في البرلمان بنسبة ٢٦ % من المقاعد النيابية، تليها كتلة حزب الشعب التي فازت بـ ٢٧ مقعدا وبنسبة ١٩%، وجاء حزب البعث العربي الاشتراكي وكتلة العشائر متساويين بعدد المقاعد وهو ١٨ مقعدا وبنسبة ١٢% لكل منهما، والحزب الوطني ١٤ مقعداً وبنسبة ١٠% من مجموع المقاعد، وباقي المقاعد وزعت على بعض الكتل السياسية الصغيرة ومجموع نسبتها ٢١%، وبذلك أصبح الصراع واضحاً داخل المجلس بين الكتل النيابية الكبيرة حول تسيير سياسة البلاد الخارجية[٢٣].

عقدت الجلسة الأولى للدور الاشتراعي السادس بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤، وكان ضمن جدول إعمالها انتخاب رئيس مجلس النواب، فبعد فرز أوراق الاقتراع البالغ عددها ١٣٨ ورقة في حين كان الحضور ١٤١ نائب، إي إن ثلاثة نواب امتنعوا عن التصويت، أظهرت نتيجة الاقتراع فوز ناظم القدسي[٢٤] ٧٨ صوتاً وبنسبة ٥٥ % من مجموع الحضور، ونال منافسه سعيد الغزي ٣٤ صوتاً وبنسبة ٢٤ %، وبقية الأوراق توزعت بين باطلة أو متفرقة[٢٥]. يتضح من ذلك إن مجلس عام ١٩٥٤ لم تنفرد فيه كتلة معينة بأغلبية مطلقة ولم يسيطر عليه اتجاه سياسي معين وهذا يعني إن الصراع بين الكتل السياسية وصل ذروته للسيطرة على مقاليد الحكم وتسير سياسة البلاد وفق رؤية الكتل المتنافسة.

قدم رئيس الوزراء سعيد الغزي استقالة وزارته بعد إن أكملت واجبها بالإشراف على الانتخابات النيابية، الأمر الذي احدث أزمة وزارية دامت أكثر من خمسة عشر يوماً، حتى تم الاتفاق بين الكتل السياسية على اختيار فارس الخوري[٢٦] لتشكيل الوزارة الجديدة[٢٧]، والذي قدم بيانها الوزاري لمجلس النواب خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٥٤، وفيما يخص سياستها الخارجية فقد اكد البيان ان سورية:" ستكون عامل وئام وانسجام بين الدول العربية دائبة على إقامة تعاون وثيق فيما بينها دون الحياز الى فريق على الآخر متخذة من وحدة الصف العربي شعاراً يملي عليها سياستها وعملها"، وأكد على ابتعاد سورية عن كل تحالف او اتفاق يناقض او يخالف وحدة الامة العربية او يضر سيادة سورية وحريتها ونظامها الجمهوري[٢٨].

ناقش اعضاء مجلس النواب السوري البيان الوزاري معبرين عن قناعاتهم وتوجهات احزابهم وكتلهم السياسية، فاستهل الحديث نائب حزب البعث اكرم الحوراني مستعرضاً الاحداث الاقليمية التي رافقت انتخابات مجلس النواب السوري، قائلاً :" حل مجلس النواب العراقي وهو لم يجتمع مرة واحدة وأجريت في العراق انتخابات في ظل الاحكام العرفية وخرج نواب بالتزكية عن اكثر من مائة وخمسين دائرة انتخابية وبالتالي زور ارادة الشعب العربي في العراق، ورافق ذلك رحلة جلاد الشعب العربي في العراق نوري السعيد الى تركيا والتي تستهدف ارجاع الاوضاع في سورية الى مرحلة الانقلابات والفوضى " ، مستنكرة ما جاء في البيان الوزاري من دعم وحدة الصف العربي والوقوف على مسافة واحدة من كل الحكومات العربية على الرغم من ان بعضها جاءت بطرق غير شرعية في اشارة الى حكومة نوري السعيد[٢٩]. يتضح من ذلك ان اكرم الحوراني قد افصح عن مواقف حزب البعث وعلاقته برجال الحكم القائم آنذاك في العراق، وبالتالي هي حرب سياسية معلنة من قبل حزب البعث ضد ساسة العراق ومن يؤيدهم من السوريين.

قام بعض النواب بقطع الطريق امام الحكومة السورية التي تتعرض لضغوط خارجية من اجل الدخول في الاحلاف الغربية، من خلال الطلب من رئيس الوزراء التعهد امام المجلس بعدم تقديم اي مشروع قانون يتيح لسورية الدخول في تلك الاحلاف خشية ان يمرر داخل مجلس النواب نظراً لان الحكومة مدعومة باغلبية نيابية، اذ قال النائب خالد العظم:" اني اطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء تصريحاً صريحاً بانه سوف لا يتقدم الى مجلس النواب باي مشروع تحالف او تعاقد من هذا النواع الذي رفضه النواب"، لذلك اكد رئيس الوزراء فارس الخوري ان حكومته بعيدة كل البعد عن الانفراد باي مفاوضات خارجية اذا لم تكن ضمن رغبة الشعب السوري وان تكون موافق عليها، وعلى ضوء هذا التعهد والبيان الوزاري نالت حكومة فارس الخوري الثقة داخل مجلس النواب ب ٨٤ صوت من اصل ١٣٣ نائباً حاضراً[٣٠]. يتضح من ذلك ان حزب البعث ومن يسانده استطاعوا فرض ارادتهم داخل مجلس النواب السوري وقيدوا السلطة التنفيذية بعدم عقد اي حلف خارجي لا يتماشى ورغباتهم، لا سيما حلف بغداد المزمع عقده .

حاول اعضاء مجلس النواب السوري المناوئين للسياسة العراقية اختلاق الازمات من اجل تعثر محاولاته التقارب العراقي– السورية، اذ اكد النائب اكرم الحوراني في احدى الجلسات النيابية ان شركة نفط العراق[٣١] التي تصدر النفط بالأنابيب عبر الاراضي السورية الى البحر المتوسط، قامت بإدخال بضائع الى سورية عن طريق التهريب دون اخضاعها للضرائب وهذا يؤدي الى حرمان خزينة الدولة من الرسوم المتوجبة على البضائع المهربة والتي تبلغ ملايين الليرات السورية، وتحدث النائب عبد اللطيف اليونس منتقداً قلة الرسوم التي تتقاضاها الحكومة السورة مقابل مرور نفط العراق عبر اراضيها قياساً بما تتقاضاه شركة قناة السويس عن كل طن من البترول يمر في مياه القناة، قائلاً:" لماذا لا تقف الحكومة موقف حازم وتتخذ خطة صارمة معها؟ ولماذا لا تنذرها بتعديل الاتفاقية "[٣٢].

طال النقاش داخل مجلس النواب حول قضية شركة نفط العراق فبعد ان جاء جواب الوزير رزق الله انطاكي رافضاً الاتهامات التي وجهها النواب للشركة المذكورة في شرح مطول نص بعضه على الاتي:" يتبين من جميع ما ذكر عدم

صحة ما ورد في سؤال النائب المحترم من وقائع واستدلالات وتكهنات هي بعيدة كل البعد عن الحقيقة ". الامر الذي دفع النائب اكرم الحوراني بالتهجم على الوزارة واتهامها بالتواطؤ مع شركة نفط العراق واتهم الشركة بالتدخل بالقضايا السياسية للبلد من ضمنها دعم اديب الشيشكلي للقيام بالانقلاب العسكري الثاني، وبدأ كلام الحوراني يلقى آذان صاغية من اعضاء مجلس النواب اذ ايده النائب محمد المبارك، قائلاً:" يجب ان لا تقر كل الامتيازات التي اعطيت لها وهي غير شرعية ويجب ان تراقب على اعمالها في هذه البلاد بحيث لا يفسح لها المجال بالشكل الذي تتمتع به الآن ويجب اعادة النظر في موضوع هذه الشركة " [٣٣].

تحدث ايضاً النائب رئيف الملقي [٣٤] انتقد فيه امتيازات شركة نفط العراق، في حين كان للنائبين خالد بكداش[٣٥]وخالد العظم رأي آخر في هذه القضية، اذ اكدا على ضرورة انشاء مستودعات مصافي للنفط ومشتقاته مرتبطة بالحكومة السورية مباشرةً قبل اتخاذ اي اجراء اتجاه الشركة المذكورة نظراً لما تمتلكه من امتيازات في تجهيز البلاد بمشتقات النفط التي أعتمد عليها الاقتصاد السوري، وان حدثت ازمة وامتنعت الشركة عن تجهيز البلاد بتلك المشتقات النفطية ستحدث كارثة اقتصادية وخدمية في البلاد، لذلك حاول رئيس المجلس النيابي ايجاد حل مناسب لكل الاطراف من خلال طلبه من الاحزاب السياسية ان تعين ممثلين عنها لكتابة مشروع قانون لتنظيم سياسة النفط في البلاد[٣٦].يتضح من ذلك ان محاولات الاحزاب السياسية السورية المناوئة للعراق بدأت تحقق اهدافها لتفريق بين البلدين واحداث ازمات سياسية بينهما .

المحور الثاني: موقف سورية من حلف بغداد في ضوء مناقشات مجلس النواب السوري:

بعد ان اشتد التنافس بين الكتلتين العالميتين والمتمثلتين بالاتحاد السوفيتي ومن يدور في فلكه بنظريته الاشتراكية، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة بنظريتها الرأسمالية، كان من الطبيعي ان تسرع الكتلة الغربية الى الحيلولة دون انطلاقة سوفيتية باتجاه اكبر مخزون عالمي للنفط في الشرق الاوسط ودون انطلاق سوفيتي عبر المضايق التركية الى منطقة البحر المتوسط المتعددة التيارات، وبدأ واضحاً ان الولايات المتحدة وبريطانيا قد تولتا قيادة الشرق الاوسط نحو اهداف الكتلة الغربية[٣٧].

لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام ١٩٥٤ اختيار العراق وتركيا من اجل وضع حجر الاساس لحلف جديد (سمي فيما بعد بحلف بغداد)، نظراً لكون نوري السعيد كان يرى ان تركيا هي صمام الامان للعراق بصفة خاصة، وللمنطقة بصفة عامة، وان الدفاع لا يمكن ان يتحقق بكفاءة الا بدعم من الدول الكبرى، وكان نوري السعيد مصراً على موقفه هذا على الرغم من محاولات عديدة قامت بها بعض الدول العربية لثنيه عن ذلك، مقرراً المضي قدماً في قبول المقترحات البريطانية الجديدة، وواصل مباحثاته مع تركيا لعقد ميثاق دفاعي بين البلدين يكون محوراً لاجتذاب دول الشرق الاوسط عامة والدول العربية بصفة خاصة[٣٨].

عندما دعا العراق الدول العربية للانضمام اليه في الحلف المزمع عقده، نظمت مصر حملة دبلوماسية واعلامية ضد الحلف ودعت الى اجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في أوائل تشرين الثاني ١٩٥٤، وقرر المجتمعون: ان السياسة الخارجية للدول العربية ترتكز على ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية(الضمان الجماعي) وعلى ميثاق الامم المتحدة، ولا تقر عقد احلاف الغرب، بينما احتفظ مندوب العراق على القرار بحق اتخاذ اية إجراءات خاصة من اجل سلامته [٣٩].

اعلنت الحكومة العراقية في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥، ان العراق وتركيا قررا التوقيع على معاهدة دفاع مشترك، لذلك دعت مصر رؤساء الحكومات العربية الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك (العراق، سورية، لبنان، الاردن واليمن) لعقد مؤتمر في القاهرة بين ٢٢ كانون الاول – ٦ شباط ١٩٥٥، وبعد عقد عدة جلسات لم يحضرها رئيس الحكومة نوري السعيد بل اوفد ممثلين عنه، قرر المؤتمرون ارسال وفد للعراق تكون من (سامي الصلح رئيس وزراء لبنان، وفيضي الاتاسي وزير خارجية سورية، ووليد صلاح وزير خارجية الاردن وصلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري) لاقناع نوري السعيد بعدم الانضمام للأحلاف العسكرية، الا ان محاولات الوفد باءت بالفشل بعد اصرار نوري السعيد على ضرورة انضمام العراق لحلف بغداد المزمع عقده، وبعد عودة الوفد الى مصر عرض مقترح توقيع تعهد من قبل ممثلي الحكومات العربية المشتركة في المؤتمر بعدم الانضمام لحلف بغداد، الا ان وزير خارجية سورية رفض التوقيع بحجة الرجوع الى دمشق وعرضه المقترح على حكومة فارس الخوري، وكذلك اتخذت لبنان الموقف ذاته، لذلك فشل المؤتمرون في الوصول الى قرار موحد بخصوص العراق[٤٠]. يتضح من ذلك ان حكومة فارس الخوري كانت لا ترغب في قطع العلاقات مع العراق على الرغم من تنامي الكتلة النيابية الرافضة للتقارب مع العراق.

ادى موقف حكومة فارس الخوري في عرقلة اتخاذ قرار عربي موحد في القاهرة ضد بغداد الى سخط الاحزاب السياسية السورية المناوئة لسياسة للعراق ووجهت لها اتهامات بالسعي للانضمام الى حلف بغداد، اذ صرح بذلك النائب صلاح الدين البيطار[٤١] قائلاً:" اتبعت حكومة فارس الخوري عدة طرق لتطوير العلاقة مع العراق وتلخصت بالخطوات الآتية:

١- تنسيق الموقف بين الحكومة السورية وحكومة نوري السعيد بشكل يسهل توقيع الحلف من قبل العراق اولاً بحيث تجر له سورية والاردن ولبنان بعد ذلك.

٢-دور الحكومة السورية في تنفيذ هذا الحلف يتلخص في مرحلتين : الاولى تضليل الرأي العام والمجلس النيابي ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى اعلان مشروع الحلف في بغداد، والخطوة الثانية هو مساندة العراق في مجلس الجامعة العربية " [٤٢].

حاول وزير الخارجية فيض الاتاسي الدفاع عن موقفه الاخير شارحاً بالتفصيل سير المباحثات مع العراق ومصر ومحاولة الحكومة السورية تقريب وجهات النظر وردم الهوة بين البلدين، قائلاً: " تتلخص النظرية المصرية بان عمل

العراق غير جائز وبأنه ادعى للمصلحة ان تكون الدول العربية على تفاهم مع الغرب عن طريق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، وترى مصر ان انفراد العراق بالاتفاق العراقي– التركي هو شبيه بمن يشذ عن الطريق السوي وانه بانفراده هذا يعطل العمل ويفسد الجبهة الداخلية العربية "، واكد على ان الحكومة المصرية عرضت على الوفد السوري المتمثل برئيس الوزراء فارس الخوري ووزير الخارجية فيضي الاتاسي، الوحدة بين البلدين لكن الوفد السوري رفضها بالوقت الحاضر لكونها تحتاج الى وقت طويل لتتحقق، وطلب من المسؤولين المصريين وبالخصوص جمال عبد الناصر الكف عن التهجم على العراق بوسائل الاعلام متهمها بتأزيم العلاقة بين البلدين، وحدثت اجتماعات عديدة بين اعضاء الجامعة العربية وقرر الجميع مقاطعة العراق لكن الوفد السوري لم يصوت على هذا القرار من اجل عرضه على ممثلي الشعب واخذ رأي الكتل السياسية بخصوص المقاطعة، وبسبب هذا الموقف حاربت الكتل السياسية حكومة فارس الخوري واسقطتها [٤٣].

تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة صبري العسلي في ١٣ شباط ١٩٥٥، والتي قدمت بيانها الوزاري لمجلس النواب لنيل الثقة، اذ تعهد رئيس الحكومة في الفقرات التي تخص السياسة الخارجية السورية على تجنب البلاد أخطار بسط السيطرة الاجنبية عليها وعدم اقرار الاحلاف الغربية، وأكد بنص العبارة:" عدم الانضمام الى الحلف العراقي التركي المزمع عقده"، الامر الذي ايده معظم النواب خلال مناقشة البيان الوزاري، وحتى من كان من النواب والاحزاب يميل الى توثيق العلاقة مع العراق قد التزم الصمت داخل المجلس او ساير الموجة والسلوك الجماعي للنواب تخوفاً من التهم التي كانت تطال المؤيدين للسياسة العراقية بانهم عملاء للغرب الداعم الاكبر للكيان الصهيوني[٤٤].

وضع النائب صلاح الدين البيطار معيار الوطنية والخيانة للنواب الذين صوتوا لوزارة صبري العسلي وللرافضين لها، قائلاً:" الذين يصوتون على ثقة الحكومة انما هم يرفضون سياسة الاحلاف والذين يحجبون الثقة عن الحكومة انما هم مؤيدون لهذه الاحلاف" ، الا ان النائب عبد اللطيف اليونس قد استنكر تصريح النائب الاخير مؤكداً على انه حَجَبَ الثقة عن الحكومة على الرغم من انه رافض رفضاً قاطعاً للحلف العراق التركي، اما النائب متعب الشعلان فقد تهجم على سياسي العراق، قائلاً:" لقد خطى العراق مؤخراً خطوات كادت تؤدي بالعرب وتطيح بكيانهم وجاء دور سورية الآن لتنقذ العرب من المخاطر"، من خلال رفضها لكل اتفاق او حلف يؤثر على استقلال البلدان العربية، وذهب بعيداً في تصريحه عندما قال:" ان سياسة الحكومة الحالية اكثر من ان تكون وطنية انها قومية تهدف الى تحقيق مصالح كل فرد عربي في كل قطر حتى مصالح نوري السعيد (اذا كان لايزال عربياً)، ان نوري السعيد قد انفرد بسياسته وعرض العرب الى التفرقة والانقسام وانني لأناشد من فوق منبري هذا العناصر الوطنية في القطر الشقيق ان تحول دون اقتراف هذه الجريمة " في تحريض صريح للشعب العراقي لمنع عقد حلف بغداد[٤٥].

ضم النائب غالب العياش صوته للنواب الرافضين للتقارب مع العراق والانضمام للاحلاف الاجنبية من خلال تأكيده على:" ان اي تحالف يربط سورية بدولة من الدول الاجنبية التي يتسكع بها نوري السعيد ومندريس سيكون عصبة الدفاع

المشترك الذي يقف بوجه السيادة والاستقلال" ، اما النائب خالد بكداش الذي يعد النائب الوحيد من الحزب الشيوعي فقد اجل كلامه حتى يسمع آراء النواب الاخرين وكان حديثه صريح بنقد سياسة العراق الخارجية وتحالفها مع الغرب، قائلاً:" ان مشروع الحلف العراق التركي قد اقام العالم العربي واقعده لانه حلف استعماري، ولانه بوجه خاص كشف القناع نهائياً عن حقيقة هذه الاحلاف التي يريد الاستعمار فرضها على الشعوب العربية وهو ضد الاتحاد السوفيتي بلد الاشتراكية والسلم "، واتهم نوري السعيد بالتحالف مع تركيا للاستعانة بها ضد الشعب العراقي الرافض للاستعمار[٤٦].

كان للنائب فرزت المملوك رأي مغاير لما طرحه زملائه بخصوص العلاقة مع العراق، اذ اكد على ان سبب الازمات والانقلابات العسكرية التي تعرضت لها سورية منذ نيلها الاستقلال هو الاخطاء التي ارتكبتها في سياستها الخارجية، فما الذي يمنع سورية من التحالف مع بريطانياً في وقت ان معظم البلاد العربية تربطها علاقات حسنة واتفاقيات مع بريطانيا التي تسيطر على المنطقة، بالاضافة الى ضرورة تحسين العلاقة مع تركيا لما له مصلحة لسورية والامة العربية سيما وان التقارب العراقي التركي جعل تركيا تقف الى جانب العرب في قضية فلسطين، وأكد على ان التهجم على العراق والتدخل في شؤونه لا يصب في مصلحة سورية، وقال:" ان سياسة سورية في مجافاة العراق هو تحيز وتأيد لمصر التي حملت على العراق لانها لم تسبقه في هذا التحالف كما واني ارى تحيزاً للمملكة السعودية التي لا ترى خيراً في كل عمل يقدم عليه العراق بسبب خلاف الأسرتين المالكتين فيهما، في حين يجب علينا ان نتحيز للعراق بسبب تشابك مصالحنا واراضينا بمصالحه وأراضيه، ولان للعراق جميل على هذه البلاد اثناء نضالنا مع فرنسا"[٤٧]. يتضح من ذلك ان مجلس النواب السوري لا يخلو من الاصوات المؤيدة لسياسة العراق ووقفت الى جانبه ايماناً منها بانه البلد الاكثر تأثيراً على سورية لحدوده الطويلة معها وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينهما، في الوقت الذي كانت فيه المعارضة العربية للعراق لم تنطلق من مصلحة الامة العربية بل هي مصالح شخصية، بين منافس للعراق في التقرب من الغرب، وبين عداء شخصي بين عائلتين مالكتين .

وجه النائب خليل الاكلاس اتهام للحكومة السابقة (حكومة فارس الخوري) بانها كانت تسعى للتقارب مع العراق والانضمام الى الحلف العراقي – التركي، وقال:" ان سكوت وزير الخارجية عن توصيات اجتماع وزراء الخارجية وفيها رفض الاحلاف مع التعاون، وتهيئة الجو في سورية للسكوت على ما يعلن في القريب "، ووفق هذه الاتهامات الموجهة لحكومة السابقة وتحذير للحكومة التي جرى مناقشة بيانها الوزاري من ان يكون مصيرها مصير سابقتها اذا تهاونت في مقاطعة العراق والميل بسياستها تجاهه، سيماً وان معيار نجاحها وفشلها أرتكز على السياسة الخارجية للبلاد جاعلين القضايا الداخلية والخدمية شيءً ثانوياً، وهذا ما اكده النائب صلاح الدين البيطار بقوله:" اننا عندما نطمئن لسير السياسة الخارجية في النهج القويم نلتفت بكل جدية ووضوح الى الوضع الداخلي"، ووفق ذلك جرى التصويت على حكومة صبري العسلي فنالت ٦٦ صوتاً من اصل ١٢١ نائباً حاضراً[٤٨]. يتضح من ذلك ان الحكومة الجديدة لم تحصل على اكثرية مريحة، وهي دلالة على ان مجلس النواب السوري كان منقسماً على نفسه في سياسته الخارجية بين القطبين العربيين

العراق ومصر على الرغم من ان مؤيدي سياسة العراق كانوا في الغالب لم يصرحوا بذلك علناً خشية ان تطالهم تهمة الخيانة للامة العربية والقضية الفلسطينية، بعد ان اتبع هذا النهج مؤيدو سياسة مصر ومنهم حزب البعث العربي الاشتراكي لتنكيل بخصومهم.

خصصت الجلسة النيابية المنعقدة في ٩ حزيران ١٩٥٥ لمناقشة السياسة الخارجية للدولة السورية، وهي سابقة في مجلس النواب السوري نظراً لما تمر به المنطقة الإقليمية من تنافس دولي وحراك وضغط كبير لضم سورية وبقية الدول العربية للحلف العراقي التركي، وبذلك عرض وزير الخارجية خالد العظم سياسة وزارته والتطورات الاخيرة التي كانت تمر بها، متعهداً لمجلس النواب بعدم الانضمام للحلف العراقي التركي على الرغم من الضغوط الغربية على سورية لضمها لذلك الحلف، ومن ضمنها ما قام به سفير الولايات المتحدة الامريكية في دمشق من زيارة لخالد العظم في مقر الوزارة، وطرح عليه رؤية الولايات المتحدة الامريكية وسياستها في المنطقة، والتي تلخصت بالنقاط الاتية:

١- ان وزارة الخارجية الامريكية رحبت علناً بالاتفاق العراقي – التركي كخطوة اولى لمنظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت ان تضم باكستان وايران وبعض الدول العربية.

٢- بعد تطور هذه المنظمة على غرار الاتفاق العراقي – التركي، ترى حكومة الولايات المتحدة دعم اي دولة عربية تنضم لهذه المنظمة الدفاعية وبذلك تقدم لها الدعم العسكري وتقوية دفاعاتها .

٣- ان نمو الترتيبات الدفاعية وكذلك تحسين العلاقات العربية – بالكيان الصهيوني، امر ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط، لكون الولايات المتحدة لا تستطيع ان تبدد مواردها على قوى غير متجانسة داخل المنطقة، ولا على سباق تسليح بين العرب والصهاينة .

٤- ان الولايات المتحدة تعترف بقيمة جامعة الدول العربية بالمساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يفي بحاجة المنطقة الى منظمة دفاع فعالة، وان وزارة الخارجية الامريكية ترى سلفاً عدم امكانية دعم ميثاق الضمان العربي من قبل الحكومة الامريكية في اي وقت [٤٩].

وفي تعليقه على ما طرح من قبل السفير الامريكي قال وزير الخارجية خالد العظم:" ان ابتعادنا عن دخول الحلف العراقي – التركي ليس قائماً على تجنب سورية اخطار دخول الاحلاف العسكرية الاجنبية فحسب، بل انه في الوقت نفسه مرتكز على اساس تمسك حكومتنا دائماً بضرورة السعي في طريق الوصول الى الوحدة العربية وعدم قبول اية تسوية مع اسرائيل مهما كان نوعها "، واكد على ان المنطقة الدفاعية التي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اقامتها وجعل الحلف العراقي – التركي (حلف بغداد) نواة لها وشطر البلاد العربية وفقه الى شطرين، الشطر الاول يتألف من العراق وسورية والاردن ولبنان او ما يسمى بالهلال الخصيب، مع التأكيد على ضرورة تحسين العلاقات العربية – الصهيونية، وشطر آخر يضم حوالي ثلاثة ارباع الامة العربية ويتألف من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن بالاضافة الى الامارات العربية ودول المغرب العربي [٥٠] .

حاولت مصر كسب سورية الى جبهتها من خلال ارسال وفد رفيع المستوى برئاسة الصاغ صلاح سالم[٥١] لها في ٢ آذار ١٩٥٥، اذ اتفق الطرفان على تجنب الاحلاف العسكرية الاجنبية، وضرورة ايجاد سياسة عربية موحدة واقتصاد عربي موحد يستند الى سوق ونقد موحد وجيش عربي موحد بقيادة موحدة زمن السلم والحرب يستند الى سياسة موحدة بالتسليح وانشاء الصناعات الحربية، ويدعم ذلك كله صندوق مشترك تتحد لتمويله، وعلق خالد العظم على هذا الاتفاق السوري المصري خلال الجلسة المخصصة المناقشة السياسة الخارجية للبلاد، قائلاً:" ان مصر ليست نصف الامة العربية عدداً فحسب، وانما هي ايضاً نقطة العقد في الطوق العربي الذي يضم المشرق والمغرب العربي، بالاضافة الى انها احدى الجبهات الاربعة التي تحيط باسرائيل " وأكد على ان حكومة بلاده تؤيد التوجه المصري وتقف معه في صف واحد، اذ اتفق الطرفان على ان تجعل من هذه السياسة مبادئ انطلقت وفقها لدعوة جميع الدول العربية للالتفاف حولها، فزار وفد سوري مصري بزعامة خالد العظم وصلاح سالم كل من العراق والاردن ولبنان والسعودية، اذ تريثت الدول المذكورة بالانضمام له باستثنا المملكة العربية السعودية التي رحبت بالمبادئ وانضمت لها[٥٢].

اكد وزير خارجية سورية خالد العظم على ان وزارته لم تدخر جهد في التواصل مع العراق وشرح مبادئ سياستها الخارجية وابتعادها عن الاحلاف العسكرية الاجنبية وان مؤتمر الدفاع المشترك لم يكن ضد العراق، وذكر ان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد خدع الوفد السوري بذكره ان الاتفاق مع تركيا هدف الى التعاون بين الجارين في نقطتين هامتين هما: عبور الاعتدة والاجهزة بين البلدين دون جمارك او عوائق، واطلاع تركيا على خطوط الدفاع عن حدود العراق الشرقية وبالعكس، وقال خالد العظم:" وأبدى فخامة السيد نوري السعيد استعداد حكومته للتعهد بعدم تجاوز هاتين النقطتين الا بعد الاتفاق مع بقية الحكومات العربية على ذلك"، لكن الوفد السوري الذي كان يشرح وجهة نظر العراق لممثلي الدولتين المصرية والسعودية تفاجئ بانضمام بريطانيا للحلف العراقي – التركي، وبالتالي انهارت كل المساعي السورية للتقريب بين وجهات النظر للعراق وبقية الدول العربية [٥٣].

واصل خالد العظم استعراض سياسة سورية الخارجية امام مجلس النواب وأكد على ان نوري السعيد استدعى وزير سورية المفوض في بغداد الى مقابلته في ١٥ أيار ١٩٥٥ وأكد له ان التحالف العراقي – التركي لا يتعارض وميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي، وانه ليس موجهاً ضد اي دولة عربية، في حين ان العراق اعد الميثاق العربي الثلاثي موجهاً ضده ولن يقبل الانضمام اليه، ويعده مخالف لميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي، لكونهما اكدا على انه في حال اتخاذ قرار ما، فأن هذا القرار لا يكون ملزماً إلا للدولة الموقعة عليه، بينما في الميثاق الثلاثي يتم بأتخاذ القرار بالاكثرية، الامر الذي لا يقبله العراق، اذ انه يجعل مقدراته مرتبطة بأرادة دول عربية اخرى لا تقدر المصلحة العامة، وذكر خالد العظم ايضاً ان المفوضية العراقية في سورية قدمت الى وزارته مذكرة أبلغتها فيها ان الحكومة العراقية لا توافق مطلقاً على عقد اي اتفاق جديد، وانما هي على استعداد للنظر في تعديل ميثاق الجامعة العربية، في حين كان خالد العظم يشرح للنواب ايجابيات الميثاق العربي بقوله:" انما نريد ميثاقاً قوياً يقفز بالعلاقات

العربية من مرحلة التعاون والتنسيق الى مرحلة السير في طريق الوحدة العربية، وان الحكومة تعتزم عرض ذلك على مجلسكم حتى اذا نال الموافقة اقدمت على التوقيع عليه وسعت الى حمل سائر الدول العربية على الاشتراك به"، بعد ان اكمل خالد العظم استعراض سياسة وزارة الخارجية السورية، اجمعت كلمة النواب على تأجيل مناقشتها لحين دراستها دراسة مستفيضة نظراً لاهميتها [٥٤] .

تمت مناقشة بيان وزير الخارجية خالد العظم حول حلف بغداد خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٥٥، فابدى عدد من النواب آرائهم، اذ استهل المناقشة النائب متعب الشعلان بقوله:" تشكلت هذه الوزارة الكريمة وسورية تخوض اعنف معركة في الحقل الدولي شهدتها خلال حياتها الاستقلالية، فالحلف العراقي – التركي الذي ابرمه السعيد ومندريس وانضمت اليه بريطانيا مؤخراً قد وضعنا امام خيار مروع، فأما ان نتنازل عن حريتنا، ونهدر كرامتنا وننحر استقلالنا، واما ان نثبت امام الضغط والمناورات ونصمد في وجه الخيانة والمؤامرات"، وذكر النائب ان الميثاق العربي الثلاثي المصري السعودي السوري قد جاء كردة فعل للميثاق العراقي – التركي، لكنه انتقد الحكومة وحذرها لتباطئها في اتمام هذا الميثاق وانتقد سياسة الحياد التي كانت تتبعها[٥٥].

اما النائب منير العجلاني فقد كان له رأي مغاير محاولاً الرد على الآراء المتطرفة تجاه العراق، مؤكدا على ضرورة الحفاظ على الوحدة العربية وعدم رمي بعض دولها بالخيانة، واتهمهم بانهم يمثلون اجندات خارجية، قائلاً:" انني افضل ان اكنس الشوارع على ان اقول في المجالس النيابية رأياً يصنع لي ويطلب مني ان أوديه تأدية، ان كثرة الحملات على العراق جعلت عندنا رد فعل لانه لا يجوز ان نخرج بلداً عربياً كريماً ولو كان لنا رأي في السياسة التي اتبعها بعض رجاله"، وأكد على ان رأي الساسة العراقيين هو تقوية دولتهم من خلال الاحلاف الاجنبية وبالتالي هذه القوة تنعكس بالايجاب على قوة الوطن العربي وتقوي موقفه دولياً باعتبار ان العراق هو جزء من هذا الوطن، وأنتقد الميثاق الثلاثي كونه يفرق بين الدول العربية ويقضي على مبادئ الجامعة العربية واتهم بعض الصحف السورية التي كانت تشن الهجمات على العراق بانها تتقاضى على ذلك اموال من الخارج، وطلب من النواب ان لا يحذوا حذوها وان يكونوا ضمير الامة الحي وان لا يفرطوا بالوحدة العربية، وفي هذا الجو المليء بالخلافات بين النواب تم تأجيل مناقشة السياسة الخارجية لسورية الى جلسة لاحقة[٥٦].

لم يتسنى للنواب عقد جلسة لمناقشة بيان وزير الخارجية خالد العظم نظراً لانتهاء ولاية رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي وانتخاب شكري القوتلي لشغل المنصب المذكور، وبالتالي حلت حكومة صبري العسلي وشكلت حكومة جديدة برئاسة سعيد الغزي[٥٧]، وذلك خلال الجلسة المنعقدة في ٢٠ ايلول ١٩٥٥، اذ القى سعيد الغزي بيان حكومته امام مجلس النواب لنيل الثقة، وفيما يخص الحلف العراقي – التركي فقد اكد على ان:" لا مصلحة لها في الانضمام الى الحلف العراقي– التركي او الى اي حلف من الاحلاف الاجنبية "[٥٨].

طلب ثلاثة عشر نائب من رئاسة مجلس النواب التحدث ومناقشة البيان الوزاري واستهل المناقشة النائب فيصل العسلي، مؤكداً على ان الخلاف الاساسي مع الحكومة العراقية كان في السياسة الخارجية، فسورية رفضت الاحلاف والعراق قبلها، قائلاً: " اما العراق فاننا نمد له يد الصداقة والاخوة عندما يبتعد عن الاتجاهات البعيدة عن الاتجاهات العربية المتحررة من النفوذ الاجنبي " . تكلم بعده النائب خالد بكداش مؤكداً على ضرورة الالتزام بأكمال الميثاق الثلاثي ورفض الاحلاف الاجنبية وبالخصوص الحلف العراق – التركي، واتهم العراق والدول الغربية بالوقوف ضد الحلف الثلاثي، قائلاً :" ان حكومة نوري السعيد والحكومة التركية وحكومة تل ابيب قاومت وتقاوم فكرة الميثاق الثلاثي اشد مقاومة ومن ورائها المستعمرون جميعاً "، وطلب من حكومة سعيد الغزي ان يكون لها موقف واضح في تأيد الميثاق الثلاثي ومقاومة الاحلاف الاجنبية وضغوطاتها[٥٩].

تحدث بعده النائب عدنان خدام مؤكداً على ان معظم الدول العربية قد عقدت اتفاقيات مع بعض الدول الغربية وبالخصوص بريطانيا، قائلاً:" وانه لمن العدل والانصاف ان نعلن بان الحلف العراقي– التركي لا يزيد خطراً عن المعاهدة الثنائية المصرية– الانكليزية وغيرها من المعاهدات المعقودة بين معظم الدول العربية الشقيقة ودول الاستعمار، وانه ليس من الجائز للشقيقة مصر ان تنفرد بتوقيع معاهدة تجيز للانكليز ان يعود الى القناة للدفاع عن تركيا ما دام بين القناة وتركيا دول عربية تتأثر مصالحها بنتيجة هذا الاتفاق"، وطلب من النواب ان يكون لسورية موقف ايجابي اتجاه العراق وبقية الدول العربية وتسعى لازالة الجفاء الواقع بين تلك الدول[٦٠]. يتضح مما تقدم ان هنالك نواب سوريون سعوا لعدم قطع العلاقة مع العراق مانحيه الحق في عقد الاتفاقيات مع الغرب مثلما لمصر ذلك الحق، وبقي صوت أولاك النواب يعارض الصوت العالي الذي صدحت به حناجر اعضاء حزب البعث ومن يؤيدهم في نقد السياسة العراقية واتهامها بالخيانة والتواطؤ مع الغرب ضد القضية العربية .

قدم النائب مظهر الشربجي طلبا الى رئاسة مجلس النواب السوري بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٥٦، دعا فيه النواب السوريين للوقوف مع الشعب العراقي الرافض لحلف بغداد، وان يتبنى مجلس النواب السوري المقترح الآتي:" ان نواب الشعب العربي في سورية الذين يقفون الى جانب الشعب العربي في العراق الشقيق في نضاله ضد الاستعمار وحملاته، ينحنون بأجلال امام ارواح الضحايا الشهداء ويستنكرون اشد الاستنكار اعمال الضغط والعنف والارهاب التي يمارسها اتباع حلف بغداد على حرية واستقلال الشعب العراقي الشقيق " ، أُحيل المقترح الى اللجنة الخارجية في مجلس النواب لدراسته، فعرض تقريرها حوله في جلسة لاحقة، اذ عدلت المقترح واوصت النواب بالتصويت عليه وارساله الى مجلس النواب العراق، لذلك اعترض النائب علي بوظو على ارسال البرقية الى مجلس النواب العراقي بحجة انه لا يمثل الشعب العراقي متهماً اياه بكونه تشكل عن طريق التزوير وهو مؤيد لنوري السعيد في كل مواقفه، وطلب ان يرسل الى الشعب العراقي عن طريق الاذاعة والجرائد، اما النائبان اكرم الحوراني وخالد بكداش فقد اكدا على ضرورة ارسال البرقية لمجلس النواب العراقي لكونه لا يخلو من نواب معارضين لسياسة نوري السعيد وقال خالد بكداش: " ان هناك نواباً بدؤوا يغيرون

موقفهم بالرغم من ان نوري السعيد سماهم بالتزكية لذلك فقد اجل انعقاد جلسات البرلمان، وكما يشاع ان نوري السعيد وضع بعض النواب تحت الاقامة الجبرية "[٦١]. يتضح من ذلك ان سورية بعد ان عجزت عن مقاومة حلف بغداد سياسياً بدات تستهدفه من الداخل، اذ شرعت في اثارت الشعب العراقي ضده وضد حكومة نوري السعيد، ودعمت المعارضة السياسية العراقية.

اما النائب فاخر الكيالي فقد تحدث بكلام مطول تجاوز الاربع آلاف كلمة اكد فيه على ضرورة دعم الشعب العراقي في مواجهته لحكومة نوري السعيد، كون شعب عربي قد صودرت حرياته وواجب الشعوب العربية الاخرى مساندته وانقاذه، بالاضافة الى انه تنبئ بحدوث ثورة في العراق عندما وجه كلامه للدول الغربية وبالخصوص بريطانياً قائلاً:" وأذا كنتم تعتمدون على امثال نوري السعيد وتحسبون انهم أصدقاؤكم وانهم قادرين على ان يبدلوا الدنيا في هذا العالم العربي فانظروا الى مصيرهم انهم لا يحكمون انهم مشلولون، ليس هناك مرفق واحد من مرافق العراق الا ويشتعل بنيران الثورة ولن يكون الظفر الا للشعوب"، وايده بذلك النائب خالد بكداش، قائلاً: " ان المعركة التي يخوضها الشعب العراقي الآن هي من اعظم معارك العروبة وان انتصارها وتحقيق اهدافها الرئيسية وهي: طرد نوري السعيد وأتباعه من الحكم وأنقاذ العراق من سيطرة الاستعمار البريطاني السياسية والعسكرية وتحريره من حلف بغداد الذي تتزعمه بريطانيا وتدعمه أمريكا، ان انتصار الشعب العراقي في هذه المعركة – وهو انتصار مؤكد لاريب فيه– سيهدم قاعدة استعمارية كبرى في الشرق الاوسط ومركز هام من المراكز التي أستعملها الاستعمار للتآمر على سورية والاردن وسائر الاقطار العربية المتحررة " [٦٢]. يبدو ان السياسيين السوريين المعارضين لسياسة العراق الخارجية بدءوا بممارسة طرق ضغط جديدة على العراق من خلال عمليات التحريض والدعم للمعارضة العراقية من اجل احداث انقلاب ضد الحكم الملكي بعد ان عجزوا عن مواجهته سياسياً .

استعرض وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار داخل مجلس النواب السوري سياسة وزارته وموقفها من العراق وحلف بغداد، قائلاً:" ان حلف بغداد لم يخلق عبثاً وانما خلق ليكون العراق قاعدة يشرف منها الانكليز على جميع البلاد العربية، واكثر من ذلك ان حلف بغداد لا يمكن ان يعيش الا اذا تسرب الى البلاد العربية الاخرى"، واكد على ان لا وجود لنظريتين في السياسة العربية احداهما تعتنقها مصر والاخرى يعتنقها العراق، بل هناك سياسة استعمار مركزها بغداد واداتها المنفذة حلف بغداد، وسياسة عربية استقلالية هي سياسة الدول العربية الاخرى ويدين بها كل العرب، وذكر على ان العرب وسورية بالخصوص لا يهدأ لها بال حتى يخرج العراق من حلف بغداد، وطلب من الحكومات العربية مساندة الشعب العراقي للتخلص من حكومة نوري السعيد وحلف بغداد [٦٣].

بعد ان اكمل النواب كلماتهم وبينت الحكومة رأيها اتجاه العراق وحلف بغداد، عرض تقرير لجنة الشؤون الخارجية للتصويت، والذي نص على:" ان الشعب العربي في سورية يقف الى جانب الشعب العربي في العراق مؤيداً نضاله الباسل ضد حلف بغداد، معتبراً هذا النضال حجر الاساس في بناء الوحدة العربية المتحررة، وان مجلس النواب في

سورية لينحني بخشوع واجلال أمام ارواح الضحايا شهداء القضية العربية الكبرى، سائلاً الله ان يحقق أماني الامة العربية في الوحدة والحرية "، وبعد المصادقة على البرقية ارسلت الى مجلس النواب العراقي[٦٤]. يتضح من ذلك ان الكتل السياسية السورية المناوئة للعراق وسياسته الخارجية اصبحت مسيطرة على المشهد السياسي السوري وهي من تدير سياسته الخارجية وفق رؤيتها وأتخذت قرار رسمي رافض لحلف بغداد وداعم لأي حراك شعبي عراقي معارض .

وفي محاولة من تركيا لاجبار سورية للدخول في حلف بغداد حشدت جيوشها قرب الحدود السورية، الامر الذي استفز السوريين وعقد مجلس النواب السوري جلسة بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٥٧ لمناقشة التهديد التركي مستضيف وزير الخارجية خليل الكلاس لتوضيح الاجراءات الحكومية في مواجهة هذا العدوان، فتحدث الوزير امام النواب بكلمة مطولة اكد فيها ان تركيا من خلال تحشيدها على الحدود السورية تحاول الضغط على بلاده من اجل ضمها لحلف بغداد، وهذه الممارسات والضغوط قد تكررت بشتى الصور منذ الايام الاولى لعقد حلف بغداد، لكن سورية وقفت بوجه هذه الضغوط ولن تستسلم[٦٥].

ناقش النواب كلمة وزير الخارجية والخطر التركي على الحدود، وابدى معظم المتحدثين تأيدهم لسياسة سورية الخارجية في مواجهة حلف بغداد وضرورة الاتحاد مع مصر وتكوين جبهة واحد ضد الحلف المذكور، ومن بين المتحدثين النائب رؤوف ابو الطوق باسم النواب المستقلين موضحاً ان ما تقوم به تركيا من عدوان على الحدود السورية هو تمثيلاً للسياسة الأمريكية للوقوف بين البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط ومنع الاتحاد السوفيتي من توثيق العلاقات مع سورية وبقية الدول العربية، وبذلك انتقد العراق لبقاءه في حلف بغداد الذي اصبح ينفذ المخطط الامريكي والغربي في المنطقة، قائلاً: " غير ان الذي استغربه ويستغربه كل عربي وكل مسلم ان يبقى رجل واحد تسري في عروقه دماء العروبة ودماء الاسلام الى جانب تركيا في حلف بغداد بعد ان تبين له تلك النية العدوانية التي تُبيتها تركيا بامر من امريكا وحلفائها"، ووفق هذا التوجه تحدث معظم النواب حتى عرض رئيس مجلس النواب السوري اكرم الحوراني اقتراح النواب بتأيد سياسة الحكومة الخارجية للتصويت فنالت الموافقة بالأغلبية[٦٦].

ادت الضغوط التي مورست من قبل اعضاء حلف بغداد وبالخصوص الاعتداءات الاخيرة التي مارستها تركيا على الحدود السورية الى دفع سورية بتعجيل الاتحاد مع مصر، اذ عقدت جلسة تاريخية لمجس النواب السوري في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ حضرها وفد من مجلس الامة المصري برئاسة انور السادات، وتم إلقاء الكلمات والخطب الحماسية من قبل الحضور وسط تصفيق متواصل من النواب حتى ختمت الجلسة بالتصويت على المقترح الآتي :" ان نواب المجلسين اذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية بإقامة اتحاد فدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال اسباب هذا الاتحاد "[٦٧]. يتضح مما تقدم ان موقف القوى السياسية السورية وبالخصوص اعضاء

حزب البعث العربي الاشتراكي ومعاداتهم لحلف بغداد كان من الاسباب الرئيسية التي دفعتهم للتعجيل في الاتحاد مع مصر وتكوين الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨.

الخاتمة

– اتسمت العلاقات العراقية السورية بالتقارب الكبير بعد نيل الأخيرة استقلالها ووصلت ذروتها خلال مرحلة الانقلابات العسكرية السورية حتى كادت ان تحدث وحدة بين البلدين.

– ادى توجه الحكومة العراقية الى عقد حلف اقليمي مدعوم من الغرب سمي فيما بعد بـ (حلف بغداد) الى حدوث اختلاف كبير في السياسة الخارجية للبلدين، فالعراق كان يسعى لضم سورية وبقية الدول العربية للحلف المذكور، وسورية التي كانت تحكم حكما ديمقراطياً انقسم سياسيوها بين مؤيد ومعارض له.

– كان صوت المعارضة السورية لحلف بغداد عالياً نظراً لوجود بريطانية ضمن اعضاءه الداعم الأكبر للكيان الصهيوني، فأتهم مؤيدوه من السياسيين السوريين بشتى الاتهامات كونهم وقفوا بصف العدو بل عدو من الخونة، بتلك النظرية تمت السيطرة على المشهد السياسي السوري بعد ان انعكس ذلك على مناقشات مجلس النواب السوري، اذ وجهت السياسة الخارجية للبلاد ضد العراق وحلف بغداد.

– تشكلت كتلة عربية بقيادة مصر لمواجهة حلف بغداد واصبح العراق مبعد عن اقليمه العربي وبذلك اتسعت الهوة بينه وبين سورية وبدأت الاخيرة بدعم المعارضة العراقية وخططت للإطاحة بالحكم الملكي العراقي، في المقابل مارس العراق بمعية اعضاء حلف بغداد ضغوط كبيرة على سورية محاولةً منهم لإجبارها على الانضمام لحلفهم، فكانت ردة الفعل السورية ان اتحدت مع مصر مكونة الجمهورية العربية المتحدة مطلع عام ١٩٥٨، فتوحدت الجهود ضد العراق مما عجل بحدوث انقلاب عسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ اسقط الحكم الملكي في العراق، فكانت اولى خطوات الانقلابيين الخروج من حلف بغداد.

الهوامش :

(١) جوردن هـ .توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة ، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩) ص ٤٥.

(١)حسني الزعيم (١٨٨٩– ١٩٤٩): ولد في حلب واكمل دراسته الابتدائية فيها ، انتمى للسلك العسكري واكمل دراسته العسكري في استانبول. قام في ٣٠ اذار ١٩٤٩ بانقلاب عسكري اسقط خلاله حكومة خالد العظم، قتل على اثر انقلاب عسكري في ١٤ حزيران ١٩٤٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر : نذير فنصة ، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية ، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق –١٩٩٣) ، ص ص ١١٩– ١٢٠ .

(١) شكري القوتلي (١٨٩١ – ١٩٦٧): تخرج من المدرسة الملكية في الاستانة . انتخب عضواً في المجلس النيابي لعام ١٩٣٦،انتخب في عام ١٩٤٣، رئيساً للجمهورية وبقي كذلك حتى انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، انتخب عام ١٩٥٥ رئيساً للجمهورية،واستمر حتى عام ١٩٥٨. لمزيد ينظر: يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١–١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٩٨ ، ص ١٥–١٤٢.

(١) سليمان مدني،هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨-١٩٧٠، ط٣، دار الانوار ، دمشق ، ١٩٩٨، ص٥٣-٥٥.

(١) محمد سامي الحناوي (١٨٩٨-١٩٥٠): ولد في حلب ودخل المدرسة العسكرية في استانبول، اشترك في انقلاب حسني الزعيم (الانقلاب الاول)ورقي الى رتبة زعيم قاد الجيش في عملية انقلاب ثانية ،بعدها رحل الى بيروت على اثر انقلاب اديب الشيشكلي واغتيل هناك. للمزيد ينظر: ناجي عبد النبي ، سورية صراع الاستقطاب ، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧- ١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦) ، ص ٥١٦.

(١) هاشم الاتاسي (١٨٧٣ – ١٩٦٠): ولد في مدينة حمص عام، انتخب رئيس للمؤتمر السوري العام ١٩٢٠، شكل العديد من الوزارات ثم انتخب رئيساً للجمهورية السورية خلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٩ ، وللمدة ١٩٥٠ -١٩٥٥ . للمزيد ينظر: اسامة رفعت حسن البياتي، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ١٣-١٩، ١٦٧.

(١) حزب الشعب: تأسس في اب ١٩٤٨م،على يد مجموعة من السياسيين السوريين المنشقين من الكتلة الوطنية، ومن اهدافه السعي لتحقيق الوحدة العربية عن طريق اتحاد فدرالي ،وان تسير سياسة سورية الخارجية على اساس المصلحة المتقابلة ، دعا الحزب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨ الى اتحاد سوري عراقي كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر : عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ،(بغداد -١٩٨٠)، ص ٢٥٠.

(١) جوردن هـ .توري ، المصدر السابق، ص ٧٨.

(١) الجمعية التأسيسية : تشكلت في سورية بعد انقلاب سامي الحناوي وتكونت من ١٤٤ عضو برئاسة ناظم القدسي وعقدت ٦٢ جلسة ،وكانت مهمتها الرئيسية وضع دستور للبلاد، وبعد ان انجزت مهمتها خلال تسعة اشهر وصدر دستور للبلاد تحولت الى مجلس نيابي . للمزير ينظر : مذكرات الجمعية السورية لعام ١٩٥٠ .

(١) أكرم الحوراني (١٩١٤ – ١٩٩٦):ولد في مدينة حماة، دخل مجلس النواب ١٩٤٣ ، أسس حزبا خاصا به عام ١٩٤٧ ، اسماه حزب الشباب ، وما لبث عام ١٩٥٠ أن اسماه الحزب العربي الاشتراكي، وفي عام ١٩٥٣ اندمج حزبه مع حزب البعث العربي، فأصبح يسمى "حزب البعث العربي الاشتراكي" . للمزيد ينظر: جوناثاين اوين ، اكرم الحوراني دراسة وحوار السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ – ١٩٥٤ ، ترجمة وفاء الحوراني، دار المعارف، (حمص– ١٩٩٧) .

(١) نصت صيغة القسم على الآتي: " اقسم بالله العظيم اني احترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون اموال الدولة واعمل لتحقيق وحدة الاقطار العربية". للمزيد ينظر : محاضر الجمعية التاسيسية السورية، الجلسة٤، ١٧ كانون الاول ١٩٤٩، ص ٦٣؛ أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني،ج ٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة_٢٠٠٠)، ص ٥٤.

(١) محاضر الجمعية التاسيسية السورية، الجلسة٣، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩، ص ٥٤.

(١) تكونت الجبهة الجمهورية من اكرم الحوراني، هاني السباعي، عبد الباقي نظام الدين، عبد الوهاب حومد، . للمزيد ، ينظر: باتريك سيل ، الصراع على سورية ، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة ، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨)، ص ١١٩.

(١) اديب الشيشكلي (١٩١٠ -١٩٦٤) : ولد في حماة، شارك في انقلاب حسني الزعيم الا انه اختلف معه، عاد الى الجيش بعد انقلاب الحناوي ولكن خلافه مع الحناوي على مشروع الوحدة مع العراق ادى الى قيادته الانقلاب الثالث، اصبح رئيساً للجمهورية في تموز ١٩٥٣ ، استقال ١٩٥٤ وغادر سورية الى لبنان ومنها الى السعودية عام ١٩٦٠ ، هاجر الى البرازيل واعتزل السياسي. للمزيد ينظر: غسان حداد ، اوارق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، ط٢ ، (بغداد -٢٠٠١) ، ص٤٧.

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١) د.ك.و.ع،٣١١/١٦٦٠، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٦/٩١٤/٩١٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤، و١٨، ص٢٨.

(١) الحزب الوطني: تأسس في سورية عام ١٩٤٧، وضم مجموعة من وجهاء دمشق التي كانت منضوية تحت زعامة الكتلة الوطنية آنذاك، ومن أبرز رجالات الحزب عبد الرحمن الكيالي، وصبري العسلي، وسعد الله الجابري، وجميل مردم، وغيرهم، وتزعم الحزب شكري القوتلي. للمزيد يُنظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(دمشق_١٩٥٥)،ص٢٢٣_٢٢٤.

(١) جوردن هـ .توري ، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(١) د.ك.و،٣١١/١٦٦١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية ، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤،و٢٠، ص٣١.

(١) محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة١٥، ٢٨ نيسان ١٩٥٤؛ محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة٢٦، ١آيار ١٩٥٤.

(١)المصدر نفسه، ص ٢٧٤–٢٧٧؛ يوسف الفيصل ، ذكريات ومواقف ، ط٢ ، دار التلوين، (دمشق– ٢٠٠٧)، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(١) خالد العظم (١٩٠٣– ١٩٦٥) : ولد في دمشق وتخرج من معهد الحقوق العربي بدمشق ، تولى رئاسة الوزراء في سورية خمس مرات كانت الاولى في عام ١٩٤١ ، بالاضافة الى تسلمه عشرين حقيبة وزارية، وفوزه بعضوية مجلس النواب لثلاث دورات انتخابية. للمزيد ينظر: وائل عدنان محمد الحسيني، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ –١٩٦٥، دار امل الجديد،(دمشق –٢٠١٥).

(١) يوسف الفيصل ، المصدر السابق، ص ١٩٩ – ٢١١.

(١) ناظم القدسي (١٩٠٦ –١٩٩٨) : ولد في حلب وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق الدولية من جنيف عام ١٩٢٩ انتمى للكتلة الوطنية عام ١٩٣٠، وانتخب نائبا عن حلب في المجلس النيابي للأدوار(١٩٣٢–١٩٣٦–١٩٤٣–١٩٤٧–١٩٤٩–١٩٥٤–١٩٦١) وانتخب رئيساً لمجلس النواب في الأعوام (١٩٥٠,١٩٥٥,١٩٥٦)، وعين وزيراً مفوضا في واشنطن ،ثم عين وزيراً للخارجية في وزارة هاشم الاتاسي ١٩٤٩، وتقلد مناصب وزارية عديدة. للمزيد ينظر : جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩) ص ١٧٦ .

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة١، ١٤ تشرين الاول ١٩٥٤

(١) فارس الخوري (١٨٨٣ – ١٩٦٢) : ولد في لبنان عام اصبح من زعامات الكتلة الوطنية عام ١٩٣٠، انتخب رئيساً للبرلمان السوري بين عامي ١٩٣٦–١٩٣٩م، وانتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٤٣وعام ١٩٤٧،شكل ثلاث وزارات مابين تشرين الاول ١٩٤٤– ٣ايلول ١٩٤٥،وايضا شكل وزارة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٤–١٢ شباط ١٩٥٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : جورج فارس ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

(١) تشكلت الوزارة (٢٩ تشرين الاول ١٩٥٤–١٣ شباط ١٩٥٥) من: فارس الخوري لرئاسة الوزراء ،وفيضي الاتاسي للخارجية ، ومنير العجلان للمعارف ،ومجد الدين الجابري للاشغال العامة والمواصلات ،واحمد قنبر للداخلية ، ورشاد برمدى للدفاع الوطني ، وعلي بوظو للعدلية ، واحمد سليمان الاحمد للصحة والاسعاف العامة ،و فاخر الكيالي للاقتصاد الوطني ، ورزق الله انطاكي للمالية ، وعبد الصمد الفتحي للزراعة. للمزيد ينظر: انطوان جبران ، الوزارات السورية ١٩١٨ – ١٩٩٦،(دمشق – ١٩٩٨)، ص ١١٨

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٤، ١ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ٣٥–٣٦.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٥٤، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ٤٣ .

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٥، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ص ٨٧- ٩١.

(١) شركة نفط العراق: هي شركة نفطية مساهمة حصلت على امتياز تنقيب نفط العراق في آذار ١٩٢٥ وكانت اسهم الشركة موزعة على النحو الآتي: فرنسا – بلجيكيا ٢٣.٧٥% ، الولايات المتحدة الامريكية ٢٣.٧٥% ، بريطانيا وهولندا ٤٧.٥% ، كلبنكيان ٥% وكان مقرها في لندن . للمزيد ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد -١٩٨٠)، ص٢٠.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى، الجلسة١٢، ١٤ كانون الاول ١٩٥٤، ص ٣٥٩.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائيةالاولى، الجلسة ١، ٣ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٣٩- ٥٠.

(١) رئيف الملقي(١٩٠٣ -١٩٨٨): ولد في حماه وأكمل دراسة الحقوق في دمشق، انتسب للكتلة الوطنية وانتخب عضواً للمجلس النيابي السوري ممثلاً عن حماه للدرورات الانتخابية (١٩٣٦,١٩٤٣، ١٩٤٩، ١٩٥٤) بالاضافة لتسنمه مناصب وزارية عديدة منها وزيراً للمعارف ووزيراً للاقتصاد الوطني. للمزيد ينظر: جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩)، ص ١٣٤.

(١) خالد بكداش (١٩١٢- ١٩٩٥): أحد أبرز زعماء الحركة الشيوعية في سورية، انهى تعليمه الثانوي في دمشق، عام ١٩٢٩ ثم انضم الى الحزب الشيوعي السوري- اللبناني عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٧ أصبح زعيم الحزب الشيوعي السوري اللبناني والأمين العام بعد فؤاد الشمالي، اصبح اول نائب شيوعي في مجلس النواب السوري عام ١٩٥٤. للمزيد يُنظر: جورج فارس ، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(١)اجتمعت اللجنة المشكلة عدة اجتماعات وعقدت مفاوضات مطولة مع ممثلي شركة نفط العراق حتى توصلت الى تعديل لاتفاقية مرور النفط العراقي عبر الاراضي السورية المعقودة في ٢٥ آذار ١٩٣١ ، اذ وقعت بين وزارة المالية السورية وشركة نفط العراق بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، وكان ابرز ما جاء فيها هو: زيادة العائدات السورية من ١٤ مليون الى ٦٥ مليون ليرة سورية سنوياً، بالاضافة الى بعض الامتيازات والمواد التي وصفها بعض اعضاء مجلس النواب السوري بالانتصار الكبير الذي حققته سورية. للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ١٨، ٥ كانون الاول ١٩٥٥ ، ص ٧٠٢-٧٠٩.

(١) جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٢٠٦.

(١) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية(القاهرة – ١٩٦٦)، ص ٦٨.

(١) ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع اقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، اربد(الاردن -٢٠٠٠)، ص ١٤٢.

(١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربي(القاهرة- ١٩٨٦)، ص ٦٣ – ٦٥.

(١) صلاح الدين البيطار : (١٩٢١ – ١٩٨٨) ولد في دمشق، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها وحصل على البكالوريوس في العلوم من السربون في باريس ١٩٣٤، بدأ نشاطه السياسي وهو طالب يعمل على مناهضة الاحتلال الفرنسي . اسس مع ميشيل عفلق حزب البعث رسمياً عام ١٩٤٧، اصبح عضواً في البرلمان السوري عام ١٩٥٤، ووزيراً للخارجية عام١٩٥٦. للمزيد ينظر : سليمان سليم البواب ، موسوعة اعلام سورية في القرن العشرين،ج٣،(بيروت – ٢٠٠٠) ، ص ١٤٣.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الادورة الاستثنائية الاولى، الجلسة١٤، ٢٤ شباط ١٩٥٥، ص ٨٥٥-٨٥٦.

(١) المصدر نفسه، ص ص ٨٥٧-٨٥٩.

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦٥.

(١) المصدر نفسه ص ٨٦٠.

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٨٦٠- ٨٦٣ .

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦٥.

(١) المصدر نفسه، ص ٨٥٣، ٨٦٣-٨٦٥.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٨ -١٩٩.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٨ -١٩٩.

(١)صلاح سالم (١٩٢٠ -١٩٦٢): عسكري وسياسي مصر، تخرج من كلية اركان الحربية عام ١٩٤٨ ، انتسب للضباط الاحرار وشارك في انقلاب عام ١٩٥٢ وتسلم مناصب ادارية ووزارية عديدة في مصر وزيراً للارشاد القومي وعضواً في مجلس قيادة الثورة . للزيد ينظر: صلاح سالم، مذكرات صلاح سالم ثورة يوليو والسودان، دار الكتب والوثائق القومية(القاهرة – ٢٠١٢)، ص ١٢- ٤٢.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٩.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ، ص ٢٠١.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ٢٠٢ .

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة ١٨، ٢١ تموز ١٩٥٥، ص ٧٦٤.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة ١٨، ٢١ تموز ١٩٥٥، ص ٧٧١ .

(١) تألفت حكومة سعيد الغزي من : سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، منير العجلاني للعدل، حسن الاطرش للدولة، عبد الباقي نظام الدين للاشغال العامة والمواصلات، رشاد برمدا للدفاع، علي بوظو للداخلية، عبد الوهاب حومد للمالية، محمد سليمان الاحمد للدولة، رزق الله انطاكي للاقتصاد الوطني، مأمون الكزبري للمعارف، اسعد هارون للدولة، مصطفى برمدا للزراعة. للمزيد ينظر : محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٢، ٢٠ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢١٤.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٢، ٢٠ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢١٨.

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٤٥- ١٢٥١.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٥، ٢٤ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢٥٦-١٢٥٧.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة١٩، ١٧ كانون الاول ١٩٥٦، ص ٤٢٩.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة١٩، ١٧ كانون الاول ١٩٥٦، ص ٥٧٣-٥٨٠.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩٥-٥٩٨ .

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩٨-٦٠١ .

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية السابعة، الجلسة٢، ١٩ تشرين الاول ١٩٥٧ ، ص ٥٠- ٥٢.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٣-٥٥.

(١) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية السابعة، الجلسة٢، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، ص ٣٨٣.

المصادر:

الوثائق الغير منشورة

١. د.ك.و.ع،٣١١/١٦٦٠، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٦/٩١٤/٩١٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤، و١٨، ص٢٨.

٢. د.ك.و،٣١١/١٦٦١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية ، و٢٠.

الوثائق المنشورة

١. محاضر الجمعية التاسيسية السورية.

٢. محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس.

٣. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس.

- الاطاريح والرسائل الجامعية:

١. اسامة رفعت حسن البياتي، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢. يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٩٨.

الكتب العربية والمترجمة

١. أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني،ج ٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة_٢٠٠٠).

٢. انطوان جبران ، الوزارات السورية ١٩١٨ – ١٩٩٦،(دمشق – ١٩٩٨).

٣. باتريك سيل ، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥– ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة ، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨).

٤. جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩).

٥. جوردن هـ .توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة ، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩).

٦. جوناثاين اوين ، اكرم الحوراني دراسة وحوار السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ – ١٩٥٤ ، ترجمة وفاء الحوراني، دار المعارف، (حمص– ١٩٩٧).

٧. سليمان سليم البواب ، موسوعة اعلام سورية في القرن العشرين،ج٣،(بيروت – ٢٠٠٠).

٨. سليمان مدني،هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨-١٩٧٠، ط٣، دار الانوار ، دمشق ، ١٩٩٨.

٩. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية(القاهرة – ١٩٦٦).

١٠.صلاح سالم، مذكرات صلاح سالم ثورة يوليو والسودان، دار الكتب والوثائق القومية(القاهرة – ٢٠١٢).

١١.عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ،(بغداد – ١٩٨٠).

١٢.غسان حداد ، اوارق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، ط٢ ، (بغداد –٢٠٠١).

١٣.مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.

١٤.محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية،(دمشق_١٩٥٥).
١٥.محمود رياض، مذكرات محمود رياض الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربي(القاهرة– ١٩٨٦).
١٦.ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع اقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، اربد(الاردن –٢٠٠٠).
١٧.ناجي عبد النبي ، سورية صراع الاستقطاب ، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧– ١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦) .
١٨.نذير فنصة ، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية ، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق –١٩٩٣).
١٩.نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥–١٩٥٢، (بغداد –١٩٨٠).
٢٠.وائل عدنان محمد الحسيني، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ –١٩٦٥، دار امل الجديد،(دمشق –٢٠١٥).
٢١.يوسف الفيصل ، ذكريات ومواقف ، ط٢ ، دار التلوين، (دمشق– ٢٠٠٧).

–الهوامش:

١. جوردن هـ .توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة ، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩) ص ٤٥.
٢. حسني الزعيم (١٨٨٩– ١٩٤٩): ولد في حلب واكمل دراسته الابتدائية فيها ، انتمى للسلك العسكري واكمل دراسته العسكري في استانبول. قام في ٣٠ اذار ١٩٤٩ بانقلاب عسكري اسقط خلاله حكومة خالد العظم، قتل على اثر انقلاب عسكري في ١٤ حزيران ١٩٤٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر : نذير فنصة ، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية ، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق – ١٩٩٣) ، ص ص ١١٩– ١٢٠ .

(٣) شكري القوتلي (١٨٩١ – ١٩٦٧): تخرج من المدرسة الملكية في الاستانة . انتخب عضواً في المجلس النيابي لعام ١٩٣٦،انتخب في عام ١٩٤٣، رئيساً للجمهورية وبقي كذلك حتى انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، انتخب عام ١٩٥٥ رئيساً للجمهورية،واستمر حتى عام ١٩٥٨. لمزيد ينظر: يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١–١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٩٨ ، ص ١٥–١٤٢.

(٤) سليمان مدني،هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨–١٩٧٠، ط٣، دار الانوار ، دمشق ، ١٩٩٨، ص٥٣–٥٥.

(٥) محمد سامي الحناوي (١٨٩٨–١٩٥٠): ولد في حلب ودخل المدرسة العسكرية في استانبول، اشترك في انقلاب حسني الزعيم (الانقلاب الاول)ورقي الى رتبة زعيم قاد الجيش في عملية انقلاب ثانية ،بعدها رحل الى بيروت على اثر انقلاب اديب الشيشكلي واغتيل هناك. للمزيد ينظر: ناجي عبد النبي ، سورية صراع الاستقطاب ، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧– ١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦) ، ص ٥١٦.

(٦) هاشم الاتاسي (١٨٧٣ – ١٩٦٠): ولد في مدينة حمص عام، انتخب رئيس للمؤتمر السوري العام ١٩٢٠، شكل العديد من الوزارات ثم انتخب رئيساً للجمهورية السورية خلال المدة ١٩٣٦–١٩٣٩ ، وللمدة ١٩٥٠ –١٩٥٥ . للمزيد ينظر: اسامة رفعت حسن البياتي، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧–١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ١٣–١٩، ١٦٧.

(٧) حزب الشعب: تأسس في اب ١٩٤٨م،على يد مجموعة من السياسيين السوريين المنشقين من الكتلة الوطنية، ومن اهدافه السعي لتحقيق الوحدة العربية عن طريق اتحاد فدرالي ،وان تسير سياسة سورية الخارجية على اساس المصلحة المتقابلة ، دعا الحزب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨ الى اتحاد سوري عراقي كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر : عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ،(بغداد –١٩٨٠)، ص ٢٥٠.

(٨) جوردن هـ .توري ، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٩) الجمعية التأسيسية : تشكلت في سورية بعد انقلاب سامي الحناوي وتكونت من ١٤٤ عضو برئاسة ناظم القدسي وعقدت ٦٢ جلسة ،وكانت مهمتها الرئيسية وضع دستور للبلاد، وبعد ان انجزت مهمتها خلال تسعة اشهر وصدر دستور للبلاد تحولت الى مجلس نيابي . للمزير ينظر : مذكرات الجمعية السورية لعام ١٩٥٠ .

(١٠) أكرم الحوراني (١٩١٤ – ١٩٩٦):ولد في مدينة حماة، دخل مجلس النواب ١٩٤٣ ، أسس حزبا خاصا به عام ١٩٤٧ ، اسماه حزب الشباب ، وما لبث عام ١٩٥٠ أن اسماه الحزب العربي الاشتراكي، وفي عام ١٩٥٣ اندمج حزبه مع حزب البعث العربي، فأصبح يسمى "حزب البعث العربي الاشتراكي" . للمزيد ينظر: جوناثاين اوين ، اكرم الحوراني دراسة وحوار السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ – ١٩٥٤ ، ترجمة وفاء الحوراني، دار المعارف، (حمص– ١٩٩٧) .

(١١) نصت صيغة القسم على الآتي: " اقسم بالله العظيم اني احترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون اموال الدولة واعمل لتحقيق وحدة الاقطار العربية". للمزيد ينظر : محاضر الجمعية التاسيسية السورية، الجلسة٤، ١٧ كانون الاول ١٩٤٩، ص ٦٣؛ أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني،ج ٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة_٢٠٠٠)، ص ٥٤.

(١٢) محاضر الجمعية التاسيسية السورية، الجلسة٣، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩، ص ٥٤.

(١٣) تكونت الجبهة الجمهورية من اكرم الحوراني، هاني السباعي، عبد الباقي نظام الدين، عبد الوهاب حومد، . للمزيد ، ينظر: باتريك سيل ، الصراع على سورية ، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥– ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة ، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨)، ص ١١٩.

(١٤) اديب الشيشكلي (١٩١٠ –١٩٦٤) : ولد في حماة، شارك في انقلاب حسني الزعيم الا انه اختلف معه، عاد الى الجيش بعد انقلاب الحناوي ولكن خلافه مع الحناوي على مشروع الوحدة مع العراق ادى الى قيادته الانقلاب الثالث، اصبح رئيساً للجمهورية في تموز ١٩٥٣ ، استقال ١٩٥٤ وغادر سورية الى لبنان ومنها الى السعودية عام ١٩٦٠ ، هاجر الى البرازيل واعتزل السياسي. للمزيد ينظر: غسان حداد ، اوارق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦، ط٢ ، (بغداد –٢٠٠١) ، ص٤٧.

(١٥) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١٦) د.ك.و.ع،٣١١/١٦٦٠، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٦/٩١٤/٩١٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤، و١٨، ص٢٨.

(١٧) الحزب الوطني: تأسس في سورية عام ١٩٤٧، وضم مجموعة من وجهاء دمشق التي كانت منضوية تحت زعامة الكتلة الوطنية آنذاك، ومن أبرز رجالات الحزب عبد الرحمن الكيالي، وصبري العسلي، وسعد الله الجابري، وجميل مردم، وغيرهم، وتزعم الحزب شكري القوتلي. للمزيد يُنظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(دمشق_١٩٥٥)،ص٢٢٣_٢٢٤.

(١٨) جوردن هـ .توري ، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(١٩) د.ك.و،٣١١/١٦٦١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية ، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤،و ٢٠، ص٣١.

(٢٠) محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة١٥، ٢٨ نيسان ١٩٥٤؛ محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة٢٦، ١آيار ١٩٥٤.

(٢١)المصدر نفسه، ص ٢٧٤-٢٧٧؛ يوسف الفيصل ، ذكريات ومواقف ، ط٢ ، دار التلوين، (دمشق- ٢٠٠٧)، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢٢) خالد العظم (١٩٠٣- ١٩٦٥) : ولد في دمشق وتخرج من معهد الحقوق العربي بدمشق ، تولى رئاسة الوزراء في سورية خمس مرات كانت الاولى في عام ١٩٤١ ، بالاضافة الى تسلمه عشرين حقيبة وزارية، وفوزه بعضوية مجلس النواب لثلاث دورات انتخابية. للمزيد ينظر: وائل عدنان محمد الحسيني، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ -١٩٦٥، دار امل الجديد،(دمشق -٢٠١٥).

(٢٣) يوسف الفيصل ، المصدر السابق، ص ١٩٩ – ٢١١.

(٢٤) ناظم القدسي (١٩٠٦ -١٩٩٨) : ولد في حلب وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق الدولية من جنيف عام ١٩٢٩ انتمى للكتلة الوطنية عام ١٩٣٠، وانتخب نائبا عن حلب في المجلس النيابي للأدوار(١٩٣٢-١٩٣٦-١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٤٩-١٩٥٤-١٩٦١) وانتخب رئيساً لمجلس النواب في الأعوام (١٩٥٠,١٩٥٥,١٩٥٦)، وعين وزيراً مفوضا في واشنطن ،ثم عين وزيراً للخارجية في وزارة هاشم الاتاسي ١٩٤٩، وتقلد مناصب وزارية عديدة. للمزيد ينظر : جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩) ص ١٧٦ .

(٢٥) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة١، ١٤ تشرين الاول ١٩٥٤

(٢٦) فارس الخوري (١٨٨٣ – ١٩٦٢) : ولد في لبنان عام اصبح من زعامات الكتلة الوطنية عام ١٩٣٠، انتخب رئيساً للبرلمان السوري بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩م، وانتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٤٣وعام ١٩٤٧،شكل ثلاث وزارات مابين تشرين الاول ١٩٤٤- ٣ايلول ١٩٤٥،وايضا شكل وزارة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٤-١٢ شباط ١٩٥٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : جورج فارس ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

(٢٧) تشكلت الوزارة (٢٩ تشرين الاول ١٩٥٤-١٣ شباط ١٩٥٥) من: فارس الخوري لرئاسة الوزراء ،وفيضي الاتاسي للخارجية ، ومنير العجلان للمعارف ،ومجد الدين الجابري للاشغال العامة والمواصلات ،واحمد قنبر للداخلية ، ورشاد برمدى للدفاع الوطني ، وعلي بوظو للعدلية ، واحمد سليمان الاحمد للصحة والاسعاف العامة ،و فاخر الكيالي للاقتصاد الوطني ، ورزق الله انطاكي للمالية ، وعبد الصمد الفتحي للزراعة. للمزيد ينظر: انطوان جبران ، الوزارات السورية ١٩١٨ – ١٩٩٦،(دمشق – ١٩٩٨)، ص ١١٨

(٢٨) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٤، ١ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ٣٥-٣٦.

(٢٩) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٥، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ٤٣ .

(٣٠) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى،الجلسة٥، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص ص ٨٧- ٩١.

(٣١) شركة نفط العراق: هي شركة نفطية مساهمة حصلت على امتياز تنقيب نفط العراق في آذار ١٩٢٥ وكانت اسهم الشركة موزعة على النحو الآتي: فرنسا – بلجيكيا ٢٣.٧٥% ، الولايات المتحدة الامريكية ٢٣.٧٥% ، بريطانيا وهولندا ٤٧.٥% ، كلبنكيان ٥% وكان مقرها في لندن . للمزيد ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد -١٩٨٠)، ص٢٠.

(٣٢) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى، الجلسة١٢، ١٤ كانون الاول ١٩٥٤، ص ٣٥٩.

(٣٣) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائيةالاولى، الجلسة ١، ٣ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٣٩- ٥٠.

([٣٤]) رئيف الملقي(١٩٠٣ –١٩٨٨): ولد في حماه وأكمل دراسة الحقوق في دمشق، انتسب للكتلة الوطنية وانتخب عضواً للمجلس النيابي السوري ممثلاً عن حماه للدرورات الانتخابية (١٩٣٦,١٩٤٣، ١٩٤٩، ١٩٥٤) بالاضافة لتسنمه مناصب وزارية عديدة منها وزيراً للمعارف ووزيراً للاقتصاد الوطني. للمزيد ينظر: جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩)، ص ١٣٤.

([٣٥]) خالد بكداش (١٩١٢– ١٩٩٥): أحد أبرز زعماء الحركة الشيوعية في سورية، انهى تعليمه الثانوي في دمشق، عام ١٩٢٩ ثم انضم الى الحزب الشيوعي السوري– اللبناني عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٧ أصبح زعيم الحزب الشيوعي السوري اللبناني والأمين العام بعد فؤاد الشمالي، اصبح اول نائب شيوعي في مجلس النواب السوري عام ١٩٥٤. للمزيد يُنظر: جورج فارس ، المصدر السابق، ص ١٧٤.

([٣٦])اجتمعت اللجنة المشكلة عدة اجتماعات وعقدت مفاوضات مطولة مع ممثلي شركة نفط العراق حتى توصلت الى تعديل لاتفاقية مرور النفط العراقي عبر الاراضي السورية المعقودة في ٢٥ آذار ١٩٣١ ، اذ وقعت بين وزارة المالية السورية وشركة نفط العراق بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، وكان ابرز ما جاء فيها هو: زيادة العائدات السورية من ١٤ مليون الى ٦٥ مليون ليرة سورية سنوياً، بالاضافة الى بعض الامتيازات والمواد التي وصفها بعض اعضاء مجلس النواب السوري بالانتصار الكبير الذي حققته سورية. للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ١٨، ٥ كانون الاول ١٩٥٥ ، ص ٧٠٢–٧٠٩.

([٣٧]) جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٢٠٦.

([٣٨]) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية(القاهرة – ١٩٦٦)، ص ٦٨.

([٣٩]) ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع اقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، اربد(الاردن –٢٠٠٠)، ص ١٤٢.

([٤٠]) محمود رياض، مذكرات محمود رياض الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربي(القاهرة– ١٩٨٦)، ص ٦٣ – ٦٥.

([٤١]) صلاح الدين البيطار : (١٩٢١ – ١٩٨٨) ولد في دمشق، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها وحصل على البكالوريوس في العلوم من السربون في باريس ١٩٣٤، بدأ نشاطه السياسي وهو طالب يعمل على مناهضة الاحتلال الفرنسي . اسس مع ميشيل عفلق حزب البعث رسمياً عام ١٩٤٧، اصبح عضواً في البرلمان السوري عام ١٩٥٤، ووزيراً للخارجية عام١٩٥٦. للمزيد ينظر : سليمان سليم البواب ، موسوعة اعلام سورية في القرن العشرين،ج٣،(بيروت – ٢٠٠٠) ، ص ١٤٣.

([٤٢]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الادورة الاستثنائية الاولى، الجلسة١٤، ٢٤ شباط ١٩٥٥، ص ٨٥٥–٨٥٦.

([٤٣]) المصدر نفسه، ص ص ٨٥٧–٨٥٩.

([٤٤]) المصدر نفسه، ص ٨٦٥.

([٤٥]) المصدر نفسه ص ٨٦٠.

([٤٦]) المصدر نفسه ، ص ص ٨٦٠– ٨٦٣ .

([٤٧]) المصدر نفسه، ص ٨٦٥.

([٤٨]) المصدر نفسه، ص ٨٥٣، ٨٦٣–٨٦٥.

([٤٩]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٨ –١٩٩.

([٥٠]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٨ –١٩٩.

([٥١])صلاح سالم (١٩٢٠ –١٩٦٢): عسكري وسياسي مصر، تخرج من كلية اركان الحربية عام ١٩٤٨ ، انتسب للضباط الاحرار وشارك في انقلاب عام ١٩٥٢ وتسلم مناصب ادارية ووزارية عديدة في مصر وزيراً للارشاد القومي وعضواً في مجلس قيادة الثورة . للزيد ينظر: صلاح سالم، مذكرات صلاح سالم ثورة يوليو والسودان، دار الكتب والوثائق القومية(القاهرة – ٢٠١٢)، ص ١٢– ٤٢.

([٥٢]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ١٩٩.

([٥٣]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ، ص ٢٠١.

([٥٤]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٥، ٩ حزيران ١٩٥٥، ص ٢٠٢ .

([٥٥]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة ١٨، ٢١ تموز ١٩٥٥، ص ٧٦٤.

([٥٦]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة ١٨، ٢١ تموز ١٩٥٥، ص ٧٧١ .

([٥٧]) تألفت حكومة سعيد الغزي من : سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، منير العجلاني للعدل، حسن الاطرش للدولة، عبد الباقي نظام الدين للاشغال العامة والمواصلات، رشاد برمدا للدفاع، علي بوظو للداخلية، عبد الوهاب حومد للمالية، محمد سليمان الاحمد للدولة، رزق الله انطاكي للاقتصاد الوطني، مأمون الكزبري للمعارف، اسعد هارون للدولة، مصطفى برمدا للزراعة. للمزيد ينظر : محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٢، ٢٠ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢١٤.

([٥٨]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٢، ٢٠ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢١٨.

([٥٩]) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٤٥– ١٢٥١.

([٦٠]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة٣٥، ٢٤ ايلول ١٩٥٥، ص ١٢٥٦– ١٢٥٧.

([٦١]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة١٩، ١٧ كانون الاول ١٩٥٦، ص ٤٢٩.

([٦٢]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة١٩، ١٧ كانون الاول ١٩٥٦، ص ٥٧٣– ٥٨٠.

([٦٣]) المصدر نفسه، ص ٥٩٥–٥٩٨ .

([٦٤]) المصدر نفسه، ص ٥٩٨–٦٠١ .

([٦٥]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية السابعة، الجلسة٢، ١٩ تشرين الاول ١٩٥٧ ، ص ٥٠– ٥٢.

([٦٦]) المصدر نفسه، ص ٥٣–٥٥.

([٦٧]) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية السابعة، الجلسة٢، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، ص ٣٨٣.

قائمة المصادر :

الوثائق الغير منشورة

١. د.ك.و.ع،٣١١/١٦٦٠، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٦/٩١٤/٩١٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤، و١٨، ص٢٨.

٢. د.ك.و،٣١١/١٦٦١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية ، و٢٠.

الوثائق المنشورة

١. محاضر الجمعية التاسيسية السورية.
٢. محاضر مجلس النواب السور، الدور الاشتراعي الخامس.
٣. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس.

- الاطاريح والرسائل الجامعية:

١. اسامة رفعت حسن البياتي، هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٢. يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٩٨.

الكتب العربية والمترجمة

١. أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني،ج ٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة_٢٠٠٠).
٢. انطوان جبران ، الوزارات السورية ١٩١٨ – ١٩٩٦،(دمشق – ١٩٩٨).
٣. باتريك سيل ، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة ، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨).
٤. جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩).
٥. جوردن هـ .توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة ، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩).
٦. جوناثاين اوين ، اكرم الحوراني دراسة وحوار السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ – ١٩٥٤ ، ترجمة وفاء الحوراني، دار المعارف، (حمص– ١٩٩٧).
٧. سليمان سليم البواب ، موسوعة اعلام سورية في القرن العشرين،ج٣،(بيروت – ٢٠٠٠).
٨. سليمان مدني،هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨-١٩٧٠، ط٣، دار الانوار ، دمشق ، ١٩٩٨.
٩. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية(القاهرة – ١٩٦٦).
١٠.صلاح سالم، مذكرات صلاح سالم ثورة يوليو والسودان، دار الكتب والوثائق القومية(القاهرة – ٢٠١٢).
١١.عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ،(بغداد – ١٩٨٠).
١٢.غسان حداد ، اوارق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، ط٢ ، (بغداد -٢٠٠١).
١٣.مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.
١٤.محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية،(دمشق_١٩٥٥).
١٥.محمود رياض، مذكرات محمود رياض الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربي(القاهرة- ١٩٨٦).
١٦.ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع اقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، اربد(الاردن -٢٠٠٠).

١٧.ناجي عبد النبي ، سورية صراع الاستقطاب ، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧-١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦) .
١٨.نذير فنصة ، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية ، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق -١٩٩٣).
١٩.نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد -١٩٨٠).
٢٠.وائل عدنان محمد الحسيني، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية ١٩٠٣ -١٩٦٥، دار امل الجديد،(دمشق -٢٠١٥).
٢١.يوسف الفيصل ، ذكريات ومواقف ، ط٢ ، دار التلوين، (دمشق- ٢٠٠٧).